

Market risk management and its impact on financial performance in commercial banks

A. A. Halbous

Department of Banking and Financial Technology, Rusafa Management Institute, Middle Technical University, Baghdad, Iraq

aminaabdelah@mtu.edu.iq

Abstract The research aims to study the impact of market risks on the financial performance of private commercial banks, targeting a sample of Iraqi private banks for the period from 2004-2018. The financial performance was measured using the camel's model, while the market risk was measured through the index of investment in securities Current assets. The cross-sectional data was adopted for the purpose of including the data in the simple regression model that was adopted to study the effect of the independent variable on the dependent variable. The results of the research indicated that there was a statistically significant effect of market risks on the financial performance of private commercial banks, which amounted to 25%.



Crossref 10.36371/port.2021.4.4

Keywords: financial performance, market risk, camels model, stock investment.

ادارة مخاطر السوق وأثرها في الاداء المالي في المصارف التجارية

امينة عبد الاله حلبوس

قسم التقنيات المالية والمصرفية، معهد الادارة الرصافة، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق

الخلاصة:

يهدف البحث الى دراسة إثر مخاطر السوق في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة، مستهدفاً عينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٨. تم قياس الاداء المالي باستعمال camels model , اما مخاطر السوق فقد تم قياسها من خلال مؤشر الحساسية لمخاطر السوق المتمثل بالاستثمار في الاوراق المالية / الموجودات المتداولة. تم اعتماد البيانات المقطعية panel Data لغرض ادراج البيانات في نموذج الانحدار البسيط الذي تم اعتماده لدراسة اثر المتغير المستقل في المتغير التابع. كانت النتائج التي توصل اليها البحث تدل على وجود اثر ذا دلالة احصائية لمخاطر السوق في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة.

الكلمات الدالة: الاداء المالي، مخاطر السوق، نموذج camels ، الاستثمار في الاوراق المالية..

المقدمة

تجارية مهمة تخضع لمتطلبات مخاطر السوق. ويتطلب منهم الاحتفاظ برأس المال مقابل تعرضهم لمخاطر السوق المحددة، ورأس المال الضروري هو دالة لتقديرات المخاطر الخاصة بالبنوك. نتيجة لذلك، تم اقتراح العديد من الطرق البديلة لتقدير القيمة المعرضة للمخاطر، وإحدى هذه الطرق هي نظرية القيمة القصوى EVT. تجعل طرق EVT تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر تستند فقط إلى البيانات الموجودة في الأطراف بدلاً من ملاءمة التوزيع بالكامل ويمكنها إجراء تقديرات منفصلة. يعد التقدير الصحيح للمخاطر أمراً ضرورياً لأنه يحتاج إلى تحديد مستوى التعرض للمخاطر الذي تتعرض له الشركة بدقة، ولكن إذا بالغت في تقدير مستوى المخاطر، فسوف تضع الشركة جانباً من رأس المال الزائد دون داعٍ لتغطية المخاطر، والذي يمكن استثماره بشكل أفضل في مكان آخر. ومن ثم فإن البنوك بحاجة إلى تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال الذي يجب وضعه جانباً لتغطية مخاطر السوق. لتحقيق هذا الهدف، تحتاج البنوك إلى إدارة مخاطر السوق باستخدام النسب المالية مثل الحساسية لمخاطر السوق.

• مخاطر السوق Market Risk

تعرف مخاطر السوق بانها مخاطر التقلبات في قيم المحفظة بسبب التحركات في مستوى أو تقلب أسعار السوق او هي مخاطر الخسائر في المراكز داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن التحركات في أسعار السوق [13] وفي المصارف ترتبط هذه المخاطر بالتغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للموجودات إذ تنشأ من مصادر متعددة من بينها التغير في أسعار الفائدة أو أسعار الاسهم وسعر الصرف الأجنبي ومخاطر الأوراق المالية، والتي تؤدي الى تدهور أرباح المصرف فعلى سبيل المثال ترتفع مخاطر أسعار الفائدة مع انخفاض القيمة السوقية لموجودات المصرف كالقروض أو الأوراق المالية بسبب الزيادة في أسعار الفائدة وبالعكس أما مخاطر أسعار الصرف فإنها تنشأ بسبب التحول غير المنظم في سعر الصرف الأجنبي والذي يؤدي الى تأثيرات سلبية على التزامات المصرف، تعمل عدة عوامل في التأثير على سعر الصرف وتكون خارج إرادة المصرف منها الاستقرار السياسي والتضخم أو الدين العام أو الحجز في الحساب الجاري والمضاربة والتي قد تسبب خسائر

يعتبر النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد في البلدان التي تعتمد على المصارف في تمويل مشروعاتها، حيث تساهم البنوك التجارية وتؤدي وظيفة رئيسية حاسمة في الوساطة المالية ومن ثم النمو المالي للسوق. بصفاتهم وسطاء ماليين، فهم يسهلون حشد المدخرات وتخصيص الموارد وتوزيعها وتجميع المخاطر ولهذا فإن تطوير الخدمات المصرفية التجارية في البلدان النامية أمر بالغ الأهمية لنضج النظم المالية والتنمية الشاملة للاقتصاد. في عملية تقديم الخدمات المالية، قد تتأثر البنوك بأنواع مختلفة من المخاطر المالية من بينها مخاطر السوق. يمكن أن تتسبب مخاطر السوق في خسائر فادحة للغاية في غضون فترة زمنية قصيرة بين ظروف السوق المتقلبة، وبالتالي تساهم في الانهيار بين المؤسسات في المواقف الصعبة. تعرف مخاطر السوق بانها خطر داخل المنظمة يحدث بسبب أنشطة ضمن أسعار السوق وتنشأ بسبب التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار المنتجات. سيحدث تهديد السوق أيضاً في المواقف التي تقبل فيها البنوك الأدوات المالية القابلة للتقلب في اسعارها، كضمان لمعظم القروض. إن كثافة وتنوع المخاطر التي يتعرض لها معظم اللاعبين في الصناعة ستستمر بالتأكيد في النمو على مستوى أعلى بشكل عشوائي لأن القطاع المصرفي سيستمر في تبني الإبداع والابتكارات. تساعد إدارة المخاطر بشكل كفو وتضمن أيضاً أن التوسع في القطاع المصرفي لن يعرض النمو المطرد للخطر..

تعتبر مخاطر السوق مصدراً مهيماً لتقلبات الدخل في المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. أثبتت المؤسسات المالية التي لديها نشاط تجاري واسع أنها معرضة بشدة لتحركات السوق الشديدة، وبمرور الوقت، أصبح قياس مخاطر السوق مصدر قلق رئيسي للمنظمين وأيضاً للتحكم في المخاطر الداخلية. هذا يستدعي مؤشرات توضح تعرض الشركات للمخاطر وتأثير تدابير الحد من المخاطر. يتم استعمال القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كأداة قياسية بين المؤسسات المالية لتصوير المخاطر السلبية لمحفظة السوق فهو يقيس الحد الأقصى للخسارة في قيمة المحفظة التي ستحدث خلال فترة معينة بمستوى ثقة معين بسبب عوامل السوق المحفوفة بالمخاطر. البنوك وشركات البنوك القابضة التي لديها محفظة

المصارف من استخدام نموذج واحد لقياس المخاطر لأغراض الإدارة التنظيمية والداخلية. وبهذه الطريقة ، قدمت السلطات في كثير من الأحيان الدافع الحاسم لإدخال نظام إدارة المخاطر. في الواقع ، أجبرت متطلباتها المصارف على تطوير مستودع بيانات بناءً على القيم السوقية لمراكزها ؛ كان توافر هذه البيانات بمثابة حافز لتطوير النماذج الداخلية [11] وستتناول قياس إدارة المخاطر السوق وفقاً للجنة بازل كما يلي:

الطريقة المعيارية Standard Method

وتتم من خلال تحديد طريقة لكل نوع من هذه المخاطر حيث يتم حساب المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة وأخرى لأسعار الأسهم وكذلك لأسعار الصرف واسعار السلع.

طريقة النماذج الداخلية Internal Modeling Method

عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدم من قبل المصارف بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يومياً وفي ظل الظروف العادية للسوق وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع التي يتم المتاجرة بها من قبل المصرف.

أن اختيار أي من هذين المنهجين يكون من قبل البنك المركزي باعتباره الجهة الإشرافية وذلك بالاعتماد على مراجعة وفهم نظم وعمليات إدارة المخاطر التي تتبعها المصارف وقد يشجع المراقبون المصارف على استخدام المنهجين معاً ذلك لأن الهدف من هذه المناهج هو إدخال نظام حوافز فعال لإدارة أفضل للمخاطر وذلك بطلب رأس مال أقل في حالة اختيار منهج التقييم الداخلي ورأس مال أعلى في حالة الأخذ بالمنهج الموحد.

• لأداء المالي

الأداء المالي هو نشاط ما بعد العمليات التجارية لتحديد مدى جودة أو ربحية الأعمال خلال فترة معينة. بمعنى آخر ، الأداء المالي هو مدى تحقيق الأهداف المالية للشركة ، يفترض أن تحليل الأداء المالي يتم إجراؤه لتحديد نقاط القوة والضعف المالية للشركات باستخدام وإنشاء علاقة بين بنود المركز المالي وبين الدخل. يقاس الأداء المالي بشكل عام بالنسب مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على

كبيرة تلحق بالمصارف بسبب تدهور أسعار موجوداتها أو متطلباتها بالعملة الأجنبية كذلك الأضرار التي ستنصيب الاستثمارات الخارجية فضلاً عن عدم قدرة المصرف على مواجهة منافسيه الأجانب. وعاداً ما تقوم المصارف ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر بالتعامل بالمشتقات بالخيارات والعقود الآجلة [14] أما بالنسبة لمخاطر أسعار الأسهم فهي المخاطر الناشئة عن تحركات معاكسة في القيمة السوقية للمحافظة ذات الصلة بالأسهم والتي تسبب خسائر في رأس المال أو الأرباح [6]. إن التغيير في سعر الأسهم هو التغيرات التي تحدث في سعر السهم على مدار اليوم خاصةً عندما يختلف العرض والطلب. ، أن أسعار الأسهم في السوق متقلبة وحساسة بمعنى أن التغيرات تحدث بسرعة بسبب الاضطرابات السياسية منها) إلى أنه إلى جانب مؤشرات الربحية ، فإن المتغيرات الأخرى التي تؤثر على سعر السهم تشمل أسعار الفائدة ومعدل التضخم واللوائح الحكومية وسلوك المستثمرين.

ساهمت العديد من المؤسسات المالية في تطوير نماذج لقياس مخاطر السوق ، حيث كان لها في كثير من الأحيان ميزة الإعلان عن منهجها الداخلي. ومع ذلك ، فقد ظهر دافع كبير أيضاً من السلطات الإشرافية عندما تم توسيع متطلبات رأس المال لتشمل مخاطر السوق ، اعتمدت السلطات منهجية مماثلة لنماذج القيمة المعرضة للمخاطر ، وفرض علامة على السوق بالنسبة للمواقف و الحد الأدنى من رأس المال القادر على تغطية " جزء كبير من الخسائر التي كان سيتم تسجيلها خلال أي فترة احتفاظ مدتها أسبوعين كما استخدمت السلطات الإقناع الأخلاقي لإقناع تلك المؤسسات المالية التي لديها نشاط تجاري مهم لتطوير أنظمة صارمة لقياس مخاطر السوق وتوفير هيكل تنظيمي ملائم وسمحت للمصارف الأكثر تقدماً باعتماد نماذجها الداخلية الخاصة بها لتحديد متطلبات رأس المال المتعلقة بمحافظها التجارية. لم تفرض السلطات الإشرافية أي توجيهات تتعلق بالمحتوى الفعلي للنماذج ، بل افترضت عملها على التحقق من متانتها وفعاليتها. وبهذه الطريقة ، وافقوا على تقييد سلطاتهم التنظيمية لتمكين

كما ان البنوك الكبيرة ذات المحافظ المتنوعة للشركات تتمتع بميزة على البنوك الصغيرة في توفير العازل ضد الصدمات الكلية أيضاً. تحتفظ البنوك برأس مال يزيد عن متطلبات الاحتياطي لتوفير حماية ضد الخسائر المستقبلية غير المتوقعة. تحدث هذه الخسائر بسبب الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية الملازمة لأعمال إقراض الأموال. تعتبر المشكلات التي يسببها البنك المعسر مهمة بدرجة كافية بحيث يفرض المنظمون المصرفيون الحد الأدنى من معايير رأس المال على البنوك في محاولة لحماية المودعين وضمان استمرارية النظام المالي. ومع ذلك ، من وجهة نظر البنك ، فإن الاحتفاظ برأس المال العاطل يعد ضماناً مكلفاً ضد المخاطر لأن مساهمي البنك يطلبون عائداً على استثماراتهم ورأس المال العاطل لا يوفر مثل هذا العائد. لهذا السبب ، يمكن أن يكون لدى المصرفيين والمنظمين آراء متباينة حول مقدار رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك ، مما يجعل مشكلة تحديد رأس مال البنك القائم على المخاطر سؤالاً معقداً وهاماً [3].

لعلاقة بين مخاطر السوق والاداء المالي

تشير النظرية المالية إلى وجود علاقة إيجابية بين المخاطرة والعائد، وهو الإجراء الإداري للبنك في نهاية المطاف الذي يحدد مستوى رأس المال القائم على المخاطر. من المفترض أن البنك يرغب في تحديد رأس ماله القائم على المخاطر وفقاً للمخاطر التي يواجهها وبما يتناسب مع العوائد التي يطلبها المساهمون. في الواقع، فإن اتفاقية بازل المعدلة، والتي توفر إرشادات حول قضية كفاية رأس المال، تشجع البنك على تطوير نماذج تخصيص رأس المال الداخلية التي تعكس بشكل أكثر دقة مخاطر الإقراض والوضع والممارسات الشخصية. يمكن تقليل الخسارة في قيمة محافظ الأصول من خلال الاستثمار في أسواق مختلفة. التنوع أمر بالغ الأهمية لتحقيق أداء المخاطر / العائد لا سيما في محفظة الديون حيث يوجد القليل أو لا يوجد أي ارتفاع لتركيز الأصول. يعتبر الربط بين العائد والمخاطر من أهم المشاكل في مجال التمويل. النهج النظري الأكثر قبولاً لمعالجة هذه المشكلة هو نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) أو نسخته الأكثر عمومية والتي تسمى نظرية تسعير التحكيم

رأس المال والعائد على البيع والهامش التشغيلي ، وتعد نسب العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) مؤشرين رئيسيين للأداء المالي يستخدمان عادة لقياس أداء الشركات بشكل فعال للغاية [9]. فضلاً عن وجود نماذج لقياس الاداء المالي واهمها camels model . حيث يتم تحديد الأداء المالي للبنك من خلال ربحيته وكفاءته وكفاية رأس المال وجودة موجوداته ومدى سيولته وحساسيته للمخاطر.

تعد الربحية احد اهم مؤشرات الاداء وتعني قدرة البنك على جني عائد من استثماراته. عادة ما يكون العائد هو هامش المبيعات ونسبة رأس المال المستثمر ونسبة الأصول المستخدمة. ، في معظم الدراسات المصرفية ، يتم التركيز على قياس الربحية من حيث العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA). الربحية كمقياس للأداء مقبولة على نطاق واسع وتستخدم من قبل المصرفيين والمؤسسات المالية والإدارة وأصحاب الشركات والدائنين الآخرين لأنهم مهتمون بمعرفة ما إذا كانت الشركة تكسب أكثر بكثير مما تدفعه عن طريق الفائدة أم لا [4].

كذلك يتم التعبير عن اداء البنك من خلال القدرة على توليد الإيرادات أو الدخل من الموارد المتاحة. بشكل عام عندما يتم استخدام الأصول بشكل جيد ، سيكون معدل عائد البنوك مرتفعاً. تُستخدم النماذج الكمية لحساب كفاءة البنوك لأنها تؤدي إلى قياس كمي محدد بشكل موضوعي للأداء النسبي. هناك اختلافات كبيرة في مقاييس أداء البنوك بين البنوك الأكثر كفاءة والبنوك الأقل كفاءة. يجب أن تتمتع البنوك الأكثر كفاءة على وجه التحديد بمستويات أعلى من الربحية ، وقليل من مشاكل القروض ، وتصنيفات أقوى. أن العديد من البنوك تسعى إلى أن تصبح أكثر كفاءة وتحافظ على الربحية. تُستخدم نسبة الكفاءة بشكل شائع لقياس كيفية استخدام المنظمة لأصولها من خلال: مصاريف غير الفوائد / صافي دخل الفوائد + الدخل من غير الفوائد [1].

الى جانب ما تقدم نعد كفاية راس المال مؤشراً اخر للداء المالي في المصرف، حيث تتمتع البنوك الكبيرة بقدرة أكبر على التحوط من المخاطر بتكلفة منخفضة مقارنة بالبنوك الصغيرة.

• فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها (بوجود اثر ذي دلالة احصائية لمخاطر السوق في الاداء المالي للمصارف التجارية).

• عينة البحث

تتمثل عينة البحث بالمصارف التجارية العراقية الخاصة البالغ عددها ١٤ مصرفاً تجارياً وللمدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٨

• الاسلوب الاحصائي المعتمد

استخدم البحث اسلوب البيانات المقطعية Data panel التي تم اختبارها وتبين ان النموذج التجميعي هو النموذج الملائم لإجراء اختبارات على بيانات المتغير المستقل والمعتمد. كذلك تم استعمال نموذج الانحدار البسيط لاختبار اثر مخاطر السوق في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

• نموذج القياس

دفعت الأزمة المالية الأخيرة المشرعين الماليين الدوليين نحو الاهتمام المتزايد بالتحقيق في سلامة النظام المالي لاسيما القطاع المصرفي ؛ لكون مشكلات هذا القطاع تكون بمنزلة علامة إنذار مبكر لتدهور الأوضاع في الاقتصاد، الأمر الذي يستدعي الكشف والفحص والتحليل المستمر لسلامة القطاع المصرفي، ولهذا الغرض وللأهمية الفائقة التي يوليها هذا القطاع في إدارة ونمو الاقتصاد فقد طورت العديد من النماذج التي تعنى بهذا الجانب منها نموذج CAMELS الذي يعد أحد أكثر الأساليب شيوعاً ؛ لتحليل السلامة المصرفية وتقييمها وتم تطبيقه للمرة الأولى عام ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الأمريكية باسم CAEL كأداة للرقابة المصرفية المكتتبية ، وبعد إضافة عنصر كفاءة الإدارة أصبح النموذج باسم Camel ليستعمل في الرقابة المباشرة التي تتم من خلال التفتيش الميداني ، وفي عام ١٩٩٦ جرى تحديث أخير على النموذج بإضافة المقياس السادس وهو الحساسية لمخاطر السوق ؛ ليكون باسم CAMELS ؛ ونظراً لما لمساهم المحللون من فائدة لهذا النموذج فقد تم استخدامه لتحديد سلامة النظام المالي اذ تعكس مكونات CAMELS تماماً سلامة المصارف. يتضمن MODEL

(APT). ينص على أن حملة الأسهم سيطلبون عائداً يزيد عن المعدل الخالي من المخاطر لتعويضهم عن المخاطر غير القابلة للتنويع.

يعد الحد من المخاطر مساهماً هاماً في زيادة قيمة حامل الأسهم وهو ما يفسر سبب كون إدارة المخاطر مصدر قلق مهم للمديرين التنفيذيين. هناك صلة قوية بين المخاطر والأداء التنظيمي تظهر بشكل عام أن الشركات الأكثر ربحية لديها مخاطر أقل. وقد تم إنشاء هذا الرابط بسبب المخاطر الاستراتيجية الضعيفة مثل حالات الفشل والأزمات التي لها تكاليف مباشرة وتحويل انتباه الإدارة بحيث تنخفض العائدات. بناءً على المبادلة بين العائد المتوقع والمخاطر ويتطلب اختيار مقياس المخاطرة الذي سيتم تنفيذه. وعادة ما يتم تقييم المخاطر من خلال التقلبات.[8]

• مشكلة البحث

يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال السؤال التالي هل لمخاطر السوق وخاصة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية علاقة بالأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة؟

• هدف البحث

نظراً لارتباط العمل المصرفي بالمخاطر المالية بشكل عام وتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الأوراق المالية بشكل خاص ، كان من المهم اجراء دراسات مستمرة لهذه الانواع من المخاطر من اجل التحوط لها وادارتها بشكل سليم رغبتاً بأداء مالي سليم. لذا كان هذا البحث الذي يهدف الى تحقيق هدف رئيسي هو :

دراسة إثر مخاطر السوق في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق.

اما الهدف الفرعي للبحث فهو:

دراسة اثر حساسية التغير في الاستثمار بالأوراق المالية في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق

رئيسي فبحسب بل يتم استعماله؛ لتركيز الانتباه على المشكلات التي قد توجد في المصرف واتخاذ إجراءات لعكس اتجاه الهبوط إلى اتجاه الارتفاع للوصول إلى مصرف يلبي متطلبات الاداء المالي الجيد؛ ونظراً لكون هذا النموذج يشمل مؤشرات مالية وإدارية تسهم بإظهار أداء المصارف من نواحي مختلفة فقد استعملناه في بحثنا لقياس FP للمصارف التجارية إذ تم قياس عناصر النموذج لكل مصرف على وفق المؤشرات التي اعتمدت والمبينة في الجدول رقم (١).

CAMELS نظام تصنيف يتراوح من ١-٥ لكل من المؤشرات الستة التي يتكون منها وهي كفاية رأس المال capital adequacy وجودة الموجودات assets quality وكفاءة الإدارة management efficiency والإرباح Earnings والسيولة liquidity والحساسية لمخاطر السوق sensitivity to market risks . وعلى أساس نتائج هذه المؤشرات يتم تقييم النتيجة الإجمالية للنموذج. والتي تعتبر المؤشر الرئيسي للوضع المالي الحالي للمصرف.. تجدر الإشارة إلى أن المنظمين لا يستعملون نظام تصنيف CAMELS للتنبؤ بإخفاقات المصارف كهدف

جدول (١) مؤشرات قياس المتغيرات

الدراسة المعتمدة	المقياس		المتغير
[15]	حق الملكية / إجمالي الموجودات	- كفاية رأس المال	الاداء المالي
[12]	الموجودات الثابتة / إجمالي الموجودات	- جودة الأصول	
[5] بتصرف الباحثة	المصاريف الإدارية / الإيرادات - إيرادات العملة الأجنبية	- كفاءة الإدارة	
[7]	الربح الصافي قبل الضريبة / إجمالي الموجودات	- الربحية ROA *	
	الربح الصافي قبل الضريبة / حق الملكية	ROE *	
[2]	النقد / الودائع	- السيولة	
[5]	الاستثمار في الأوراق المالية / الموجودات المتداولة	- الحساسية لمخاطر السوق	مخاطر السوق
[10]	الاستثمار في الأوراق المالية/ الموجودات المتداولة		

السنوية لكل مصرف وعلى وفق ما تطلبه النسب المالية المشار إليها في الجدول (١) واللازمة لقياس عناصر النموذج وكما يلي:

قياس الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة

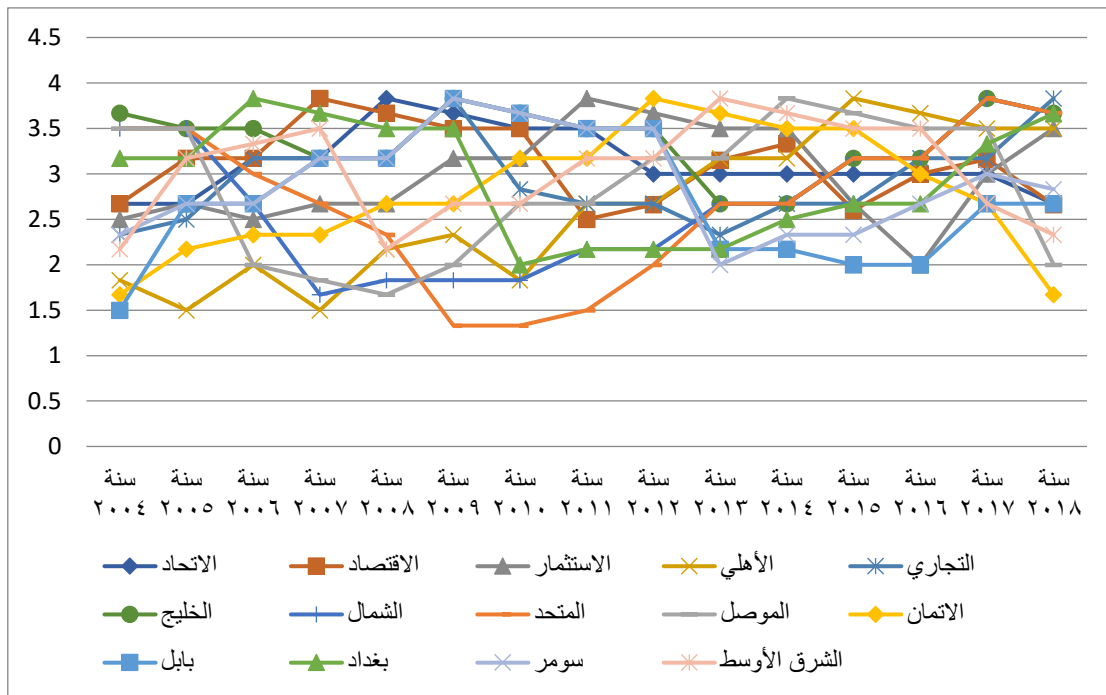
لغرض قياس الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨ وفق نموذج Camels تم اعتماد التقارير

جدول (٢) التصنيف المركب للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٨

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الانتعاش	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	2.67	2.67	2.50	1.83	2.33	3.67	3.50	3.50	3.50	1.67	1.50	3.17	2.33	2.17
2005	2.67	3.17	2.67	1.50	2.50	3.50	3.50	3.50	3.50	2.17	2.67	3.17	2.67	3.17

3.33	2.67	3.83	2.67	2.33	2.00	3.00	2.67	3.50	3.17	2.00	2.50	3.17	3.17	2006
3.50	3.17	3.67	3.17	2.33	1.83	2.67	1.67	3.17	3.17	1.50	2.67	3.83	3.17	2007
2.17	3.17	3.50	3.17	2.67	1.67	2.33	1.83	3.17	3.17	2.17	2.67	3.67	3.83	2008
2.67	3.83	3.50	3.83	2.67	2.00	1.33	1.83	3.83	3.83	2.33	3.17	3.50	3.67	2009
2.67	3.67	2.00	3.67	3.17	2.67	1.33	1.83	3.67	2.83	1.83	3.17	3.50	3.50	2010
3.17	3.50	2.17	3.50	3.17	2.67	1.50	2.17	3.50	2.67	2.67	3.83	2.50	3.50	2011
3.17	3.50	2.17	3.50	3.83	3.17	2.00	2.17	3.50	2.67	2.67	3.67	2.66	3.00	2012
3.83	2.00	2.17	2.17	3.67	3.17	2.67	2.67	2.67	2.33	3.17	3.50	3.15	3.00	2013
3.67	2.33	2.50	2.17	3.50	3.83	2.67	2.67	2.67	2.67	3.17	3.50	3.33	3.00	2014
3.50	2.33	2.67	2.00	3.50	3.67	3.17	3.17	3.17	2.67	3.83	2.67	2.60	3.00	2015
3.50	2.67	2.67	2.00	3.00	3.50	3.17	3.17	3.17	3.17	3.67	2.00	3.00	3.00	2016
2.67	3.00	3.33	2.67	2.67	3.50	3.83	3.83	3.83	3.17	3.50	3.00	3.16	3.00	2017
2.33	2.83	3.66	2.67	1.67	2.00	3.67	3.67	3.67	3.83	3.50	3.50	2.66	2.67	2018

شكل (1) التصنيف المركب للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من ٢٠١٨-٢٠٠٤



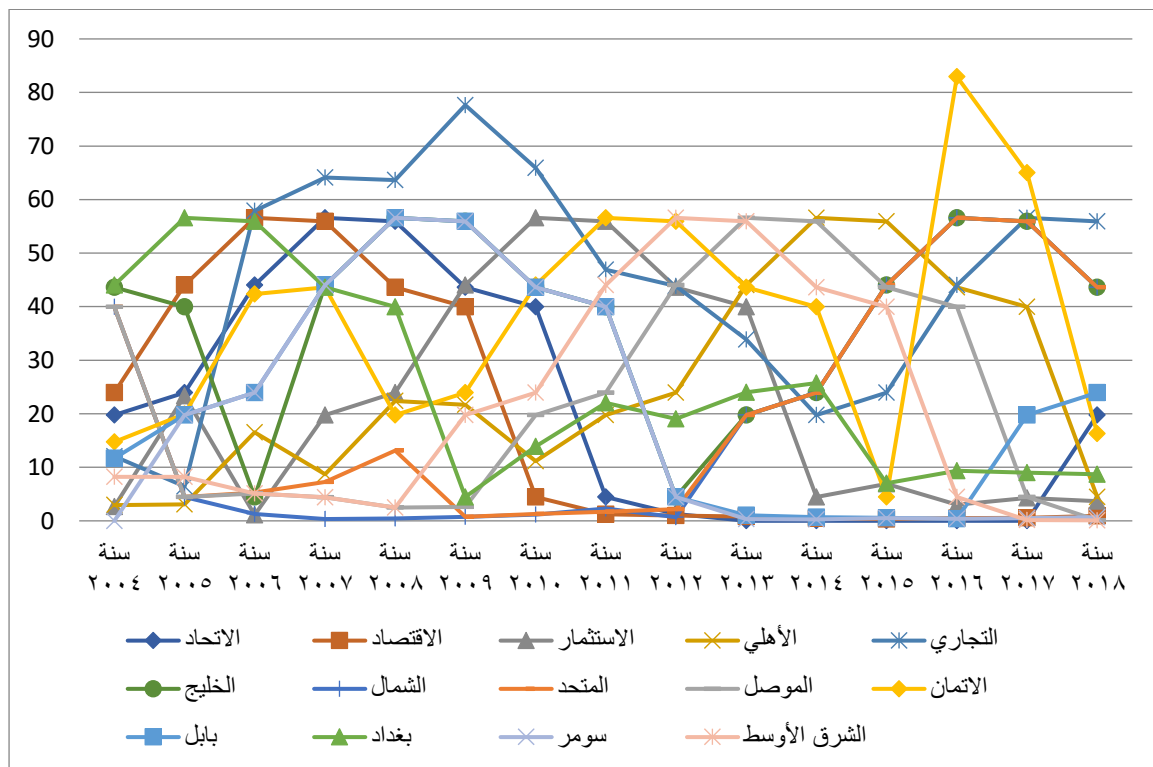
قياس مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة

جدول (١) مخاطر السوق في المصارف التجارية للمدة من ٢٠١٨ - ٢٠٠٤

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	الشرق الأوسط
2004	19.73	23.93	2.66	2.94	12.02	43.63	39.98	39.98	39.98	14.73	11.69	44.05	0.00	8.22
2005	23.93	44.05	23.33	3.10	6.44	39.98	4.47	4.47	4.47	19.93	19.73	56.59	19.73	8.22

5.10	23.93	55.93	23.93	42.34	5.10	5.29	1.28	4.47	57.88	16.54	1.11	56.59	44.05	2006
4.38	44.05	43.63	44.05	43.59	4.38	7.25	0.34	44.05	64.10	8.72	19.73	55.93	56.59	2007
2.50	56.59	39.98	56.59	19.73	2.50	13.11	0.46	56.59	63.62	22.41	23.93	43.63	55.93	2008
19.73	55.93	4.47	55.93	23.93	2.59	0.76	0.77	55.93	77.64	21.69	44.05	39.98	43.63	2009
23.93	43.63	13.92	43.63	44.05	19.73	1.26	1.19	43.63	65.93	11.13	56.59	4.47	39.98	2010
44.05	39.98	22.05	39.98	56.59	23.93	1.68	2.33	39.98	46.93	19.73	55.93	1.23	4.47	2011
56.59	4.47	19.02	4.47	55.93	44.05	2.18	0.67	4.47	43.88	23.93	43.63	1.00	1.28	2012
55.93	0.34	24.01	1.04	43.63	56.59	19.73	19.73	19.73	33.86	44.05	39.98	0.80	0.01	2013
43.63	0.25	25.71	0.69	39.98	55.93	23.93	23.93	23.93	19.73	56.59	4.47	0.47	0.01	2014
39.98	0.51	7.00	0.59	4.47	43.63	44.05	44.05	44.05	23.93	55.93	6.90	0.33	0.01	2015
4.47	0.41	9.34	0.37	82.95	39.98	56.59	56.59	56.59	44.05	43.63	3.02	0.52	0.01	2016
0.15	0.48	9.00	19.73	65.04	4.47	55.93	55.93	55.93	56.59	39.98	4.29	0.56	0.01	2017
0.09	0.66	8.69	23.93	16.30	0.09	43.63	43.63	43.63	55.93	4.47	3.67	0.94	19.73	2018

شكل (٢) مخاطر السوق في المصارف التجارية للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٨



اختبار فرضية البحث

من اجل معرفة العلاقة بين FP وMR استعمل نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي اعتبر فيها FP متغير معتمد وMR (كمتغير مستقل)، أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط أنّ قيمة معامل التحديد للنموذج ككل بلغت ٠.٢٥٢، وهذا يعني أنّ النموذج استطاع تفسير ما مقداره ٢٥٪ من التغيرات الحاصلة

لاختبار فرضية البحث التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة، سيتم اعتماد المعادلة التالية

$$FP = \beta_0 + \beta_1 MR + \varepsilon$$

تضيف عوائد إضافية للمصرف إلى جانب المكاسب المتحققة من ممارسة وظائفه الرئيسية المتمثلة بقبول الودائع ومنح الائتمان؛ وذلك من خلال اتخاذ تدابير طارئة لتقليل مخاطر السوق أو احتفاظ المصرف بسجلات سابقة حول المخاطر تمكنه من التنبؤ بالمخاطر المستقبلية، وتحليل سيناريوهات ملائمة لوضع المصرف التي تسهم بتقليل ما تحدثه تقلبات السوق من خسائر في الدخل الناتج عن الأصول المحتفظ بها للاستثمار التي تحول دون تراجع الأداء المالي أو خسارة المستثمرين للأموال والأصول المستثمرة في المصرف، وهذا ما تؤكده درجة التصنيف الذي حصلت عليه حساسية التغيير لأسعار السوق في المصارف عينة الدراسة جميعها؛ إذ حصلت على الدرجة الأولى التي تعكس تحكماً قوياً وبدرجة عالية بمخاطر السوق.

واخيراً نوصي مجالس الإدارة في المصارف التجارية الخاصة ومن خلال دورهم الإشرافي على إدارة المخاطر حث المديرين التنفيذيين على إيلاء مخاطر السوق أهمية متزايدة وبما يتفق مع استراتيجيات المصرف وقابليته للمخاطر، ومتابعة تنفيذ الإدارة العليا للسياسات والأنظمة والعمليات بفعالية على مستويات القرار، وأن تكون هناك إدارة حكيمة لمخاطر السوق. ومن ضمان الإدارة الحكيمة لموجودات ومطلوبات البنك، وإبلاغ المجلس بشكل دوري بحالات الإخفاق في إدارة مخاطر السوق وخطط التخفيف منها من أجل رفع مستويات الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة.

في متغير الاداء المالي و٧٥٪ يعزى الى عوامل أخرى؛ كما أنّ قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنوية؛ إذ بلغت ٦٩,٩٨٢؛ أي إنّ النموذج خطي وصالح للتنبؤ، وأنّ قيمة معامل التأثير لمتغير MR على FP بلغ ٠.١٦. وهي قيمة موجبة دالة احصائياً وتعني مقدار تأثير متغير MR على متغير FP بمقدار (٠.١٦)؛ مما يدعو لقبول الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لMR في FP للمصارف التجارية الخاصة.

جدول () نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية

Sig	F	R ²	Sig	T	B	X	Y
0.000	69.982	0.252	0.000	8.365	0.016	MR	FP

الاستنتاجات والتوصيات

نستنتج من خلال ما تقدم انه عند قياس FP للمصارف التجارية الخاصة باستعمال camels model حصل أغلب المصارف التجارية الخاصة طول مدة الدراسة الممتدة من (٢٠١٨-٢٠٢٤) على درجة تصنيف تتراوح بين الدرجة الثانية التي تعكس موقفاً سليماً نسبياً يتخلله بعض النواقص والسلبيات، وبين الدرجة الثالثة التي تشير الى امتلاك المصارف عناصر القوة والضعف وتتطلب المراقبة والمتابعة المستمرين. كما تبين عند اختبار أثر MR في FP للمصارف التجارية الخاصة، وجود أثر معنوي لMR بلغ ٢٥٪ في FP للمصارف عينة الدراسة؛ تؤشر هذه النتيجة كفاءة نسبية لمدراء المخاطر في المصارف العراقية بإدارة المخاطر المرافقة للاستثمار في الأوراق المالية؛ كونها

REFERENCES

- [1] Acharya, V. V. (2003). Is the International Convergence of Capital Adequacy Regulation Desirable? *Journal of Finance*. Blackwell Publishing Ltd. <https://doi.org/10.1046/j.1540-6261.2003.00621.x>
- [2] Alenazi, S. (2016). *The Role of Corporate Governance in Enhancing Performance and Reducing Corporate Risk: The Case of the UK Banking Sector*. Durham University. Retrieved from <http://etheses.dur.ac.uk/12005/>
- [3] Von Stackelberg, H. (2011). *Market structure and equilibrium*. *Market Structure and Equilibrium* (pp. 1–134). Springer Berlin Heidelberg. <https://doi.org/10.1007/978-3-642-12586-7>
- [4] Georgios, K., & Elvis, K. (2019). Bank Value using Camels Model Evidence from Balkans Banking System. *International Research Journal of Finance and Economics* ISSN, (176), 182–195.
- [5] Salem, R. A. (2013). *Risk management for Islamic banks*. *Risk Management for Islamic Banks* (pp. 1–232). Edinburgh University Press. <https://doi.org/10.1002/9781119161059.ch23>

- [6] Ahmed, L. (2015). The Effect of Foreign Exchange Exposure on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 5(11), 115–120.
- [7] Hunjra, A. I., Mehmood, A., Nguyen, H. P., & Tayachi, T. (2020). Do firm-specific risks affect bank performance? *International Journal of Emerging Markets*. <https://doi.org/10.1108/IJOEM-04-2020-0329>
- [8] Effect of Market Risks on the Financial Performance of Firms in Nigeria. (2020). *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 8(6), 28–45. <https://doi.org/10.37745/ejaaf/vol8.no6.pp28-45.2020>
- [9] Jorion, P. (2003). *Financial Risk Manager Handbook*. Wiley Finance (p. 708 p.). Retrieved from <http://books.google.com/books>.
- [10] Resti, A., & Sironi, A. (2007). *Risk Management and Shareholders' Value in Banking: From risk measurement models to capital allocation policies*. Wiley Finance (p. 782). Retrieved from <http://scholar.google.com/scholar?hl=en&btnG=Search&q=intitle:No+Title#0>
- [11] Malihe Rostami, & Correspondence Malihe Rostami. (2015). Determination of Camels model on bank's performance. *International Journal of Multidisciplinary Research and Development Volume:2*, 2(10), 652–664.
- [12] Scott, H. S. (2005). *Capital adequacy beyond Basel: Banking, securities, and insurance*. Oxford University Press.
- [13] Scott, H. S. (2005). *Capital Adequacy Beyond Basel: Banking, Securities, and Insurance*. *Capital Adequacy beyond Basel: Banking, Securities, and Insurance* (pp. 1–354). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780195169713.001.0001>
- [14] Weleh Zagherd, M. K., & Barghi, M. (2017). Performance Evaluation of Iranian Banking Industry through CAMELS Framework. *Journal of Accounting & Marketing*, 06(02). <https://doi.org/10.4172/2168-9601.1000228>